

وإذ تؤكد أن ظفائم المشاكل الاقتصادية العالمية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية يقتضي مزيداً من الإجراءات الدولية المتضادرة بغية تيسير إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة وتعزيز العدالة الاجتماعية الدولية ،

١ - تطلب إلى جميع الدول أن تتخذ خطوات وتدابير ملموسة لتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنفيذاً كاملاً ، مما يساهم في القيام على نحو فعال بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفي تشطيط النمو والتطور الاقتصادي في البلدان النامية :

٢ - تؤكد من جديد حق كل بلد في اعتبار النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأقرب لتنميته الذاتية ، دون تدخل خارجي :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً تحليلياً عن التقدم المحرز امتنالاً لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأثره في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية وفي تشطيط نموها وتطورها الاقتصاديين .

المجلس العامة ٨٣

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/١٧١ - إدماج المرأة في عملية التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٠/٢٠٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يستكمل " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية " على أساس منتظم ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ توز / يوليه ١٩٨٦ بشأن النهج الذي يتبعه اتباعه لاستكمال الدراسة الاستقصائية العالمية ، وقرار الجمعية العامة ٤٢/١٧٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، وتحيط علماً بقراري المجلس ١٠٦/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ توز / يوليه ١٩٨٩ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، و١٠٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ توز / يوليه ١٩٨٩ بشأن التنسيق على نطاق المنظومة لأنشطة الرامية إلى التهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بمراعاة مكانة المرأة مراعاة تامة في أنشطتها ، وإذ تسلم بالدور المحفاز الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،

وبينفي أن تتناول الاستراتيجية ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) تشطيط النمو والتنمية الاقتصادية الدائرين على نطاق واسع والمعجل بها ، بما في ذلك :

١١ الدين الخارجي :

١٢ التجارة الدولية والسلع الأساسية :

١٣ التكنولوجيا :

١٤ السياسات الصناعية والسياسات الغذائية والزراعية :

١٥ إطار السياسات الاقتصادية :

(ب) الجوانب ذات الأولوية في التنمية :

١٦ استئصال الفقر والجماع :

١٧ تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسة :

١٨ السكان :

١٩ البيئة :

٢٠ الأغذية والزراعة :

(ج) ضرورة مراعاة الاحتياجات وال حالات والمشاكل المختلفة ، بما في ذلك الخاصة بأهل البلدان نمواً :

(د) توسيع التنمية .

رابعاً - دور هيئات الأمم المتحدة

خامساً - الاستعراض والتقييم

٤٤/١٧٠ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦ و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، التي وضعت أساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية^(٣) ،

وإذ يساورها بالغ القلق أنه منذ اعتبار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية استمرت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية في التدهور وظللت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،